



**العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة
دراسة تطبيقية من وجهة نظر المديرين
في عينة من شركات القطاع الصناعي بمحافظة ظفار - سلطنة عمان***

فاطمة بنت حسن بن سعيد المرغدي اليافعي

ماجستير إدارة

جامعة ظفار - سلطنة عمان

معاوية كريم العاني

قسم المحاسبة والتمويل

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على عملية الاستثمار في الأصول الثابتة بشركات القطاع الصناعي، وتحديد الفروق بين القطاعات الفرعية (قطاع صناعة مواد البناء، وقطاع صناعة مواد الغذاء) عينة الدراسة حول العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من خلال أداة الدراسة (الاستبانة) التي أعدت من قبل الباحثين ووزعت على مديري الإنتاج والتمويل ومديري الشركات.

أوضحت نتائج الدراسة وجود تأثير طردي لكل من المستوى التقني، والتدفقات النقدية والسياسات الإدارية على حجم الاستثمار في الأصول الثابتة بشركات القطاع الصناعي؛ بينما هناك تأثير عكسي لمعدل النمو على حجم الاستثمار في الأصول الثابتة، وأن كلاً من متغيرات السوق النشطة والمزايا الضريبية والاستيراد الخارجي ليس لها تأثير على حجم الاستثمار في الأصول الثابتة بشركات القطاع الصناعي. كما أظهرت النتائج تأثير قطاع صناعة مواد البناء ببعض من المتغيرات، مقارنة بقطاع صناعة مواد الغذاء، وهي: معدل النمو، والسوق النشطة، والمزايا الضريبية. وبالمثل تأثر قطاع صناعة مواد الغذاء ببعض من المتغيرات بصورة أكبر، مقارنة بقطاع صناعة مواد البناء، ومنها: المستوى التقني، والتدفقات النقدية. وقدمت الدراسة بعض التوصيات المتعلقة بزيادة حجم الاستثمار في الأصول الثابتة في القطاعين، حيث إنه من المتوقع أن تتحسن مستويات نجاح الشركات الصناعية عموماً عند زيادة هذا الحجم.

الكلمات المفتاحية: الأصول الثابتة، الاستثمار، العوامل المحددة، قطاع الصناعة.

أولاً- المقدمة:

تعد الأصول الثابتة في الشركات الصناعية من أهم الجوانب ذات الاعتبار الأساسي بالنسبة لإدارة هذه الشركات، بسبب ارتفاع تكلفة الاستثمار في هذا النوع من الأصول، وأن القرارات المرتبطة بهذه الأصول تعد من القرارات الاستراتيجية في القطاع الصناعي. وقد أشار (Aguzzi and Payne (2007 إلى هذه الحقيقة؛ حيث يؤكد الباحثان على "الحجم الضخم" من الاستثمار في الأصول الثابتة في شركات القطاع الصناعي.

* تم تسلم البحث في يونيو 2014، وقبل للنشر في أكتوبر 2014.

هناك أسباب عديدة تجعل الاهتمام بالأصول الثابتة متزايداً، مثل مستوى الأموال المنفقة على شراء وبناء وتجديد وتطوير الأصول الثابتة، علاوة على أنها تعد المحرك الرئيس للعمليات التشغيلية، ومصدراً أساسياً في توليد الأرباح. كما إن لهذه الأصول أهمية متزايدة في ظل بيئة الأعمال القائمة على أساس المنافسة وارتفاع درجة المخاطرة، لأن الاستثمار الزائد عن الحاجة في الأصول الثابتة يسبب خسائر كبيرة للشركة، كما إن الاستثمار المنخفض عن الحدود المطلوبة يؤدي إلى ضياع فرص استثمارية للشركة. وبناءً على ذلك، فإن عملية إدارة الأصول الثابتة تعد من القضايا الحساسة بالنسبة لشركات القطاع الصناعي؛ ولهذا الغرض لجأ كثير من هذه الشركات في أنحاء مختلفة من العالم إلى إنشاء قسم أو إدارة مستقلة للأصول تتضمن عمليات الشراء والبيع والاستبدال والتجديد والتطوير والتخلص من الأصول الثابتة في نهاية عمرها الإنتاجي؛ حيث يضمن ذلك السيطرة والرقابة وتقليل درجة المخاطرة المصاحبة للأصول الثابتة (Irrinki, 2012:43). لكن الملاحظ عدم وجود مثل هذه الإدارة على الأقل في الشركات الصناعية التي تم إجراء هذه الدراسة فيها في محافظة ظفار بسلطنة عمان.

إن ما يزيد من أهمية الأصول الثابتة هو تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والمالية للشركة بشكل عام، فقد أشارت دراسات عديدة إلى وجود علاقة تأثير قوية بين الأصول الثابتة ومستويات تحقيق الأرباح في شركات القطاع الصناعي (Kantudu, 2008). من جهة أخرى فإن هناك مجموعة من العوامل التي تحدد تكلفة الاستثمار في الأصول الثابتة بشكل يعزز من قرارات الإدارة للاستثمار فيها، مثل المستويات التقنية، ومعدلات النمو، والمزايا الضريبية التي يمكن تحقيقها بسبب الاستثمار في هذه الأصول.

إن هذه العوامل وغيرها تحتاج إلى دراسة وتفحص، لمعرفة الدوافع المحتملة للإدارة نحو الاستثمار في الأصول الثابتة، والوقوف على مستوى استثمار آمن يحقق أهداف الشركة على المدى الطويل. إن هذه العوامل المحددة ترتبط بالبيئة الداخلية والخارجية لشركات القطاع الصناعي، ذلك أن هذه الشركات تعيش في عالم منافسة ترتفع فيه درجة المخاطرة بشكل مثير لأسباب عديدة ومتنوعة.

تكمن المشكلة التي يحاول هذا البحث دراستها في تحديد العوامل الرئيسية التي تدفع بالشركات نحو الاستثمار في الأصول الثابتة، وكان ذلك نتيجة لملاحظة أداء بعض شركات القطاع الصناعي وميلها في الآونة الأخيرة إلى الاهتمام باقتناء الأصول الثابتة، وزيادة تكلفة الاستثمار فيها كما يظهر في بياناتها المالية. ويمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الأساسي الآتي:

ما هي العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة لشركات القطاع الصناعي بمحافظة ظفار؟

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على عملية الاستثمار في الأصول الثابتة بشركات القطاع الصناعي، وتحديد الفروق بين القطاعات الفرعية (قطاع صناعة مواد البناء، وقطاع صناعة مواد الغذاء) عينة الدراسة حول العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة.

يحتل القطاع الصناعي في السلطنة أهمية كبيرة؛ حيث تولي حكومة السلطنة أهمية متزايدة لهذا القطاع في إطار تقليص الاعتماد على النفط كمورد وحيد لموازنة السلطنة. وفي هذا الإطار، تم تأسيس عدد من المناطق الصناعية التي

تهدف إلى تنمية الاستثمار الصناعي؛ حيث أسست منطقة ريسوت الصناعية في عام 1992 بمدينة صلالة كبرى مدن محافظة ظفار، والتي تعد ثاني أكبر منطقة صناعية في السلطنة. وقد نمت هذه المنطقة بشكل كبير، مستفيدة من الموارد الموجودة في المحافظة وحجم السكان، ولعل وجود ميناء صلالة القريب جدًا من هذه المنطقة والذي يعد الميناء الوحيد في المنطقة الذي يربط بين أوروبا وسنغافورة؛ حيث يستقبل أكبر سفن الحاويات في العالم - من أهم العوامل المؤثرة في نمو هذا القطاع. تحتوي هذه المنطقة على أكبر المصانع في المحافظة كمصنع ريسوت للأسمت وشركة مطاحن صلالة وغيرها من الشركات التي تمثل عماد القطاع الصناعي بالسلطنة. وتمثل نسبة الشركات في هذه المنطقة أكثر من 50% من الشركات الصناعية المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، فضلًا عن أن معظم شركات قطاعي البناء والغذاء تقع ضمن هذه المنطقة.

تناول البحث هذا الموضوع في خمسة أقسام، تضمن القسم الأول مقدمة البحث؛ حيث تم عرض مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وتحديد متغيراتها الأساسية، ومن ثم جاء القسم الثاني لاستعراض مفهوم وطبيعة الأصول الثابتة، بالإضافة إلى العوامل المحددة للاستثمار فيها. أما في القسم الثالث فقد استعرض الباحثان الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة، وفي القسم الرابع عرضت نتائج الدراسة التطبيقية، واختبار الفرضيات، وأخيرًا جاء القسم الخامس؛ حيث حددت أهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

فرضيات البحث:

بعد اطلاع الباحثين على الدراسات السابقة والأدب النظري، تم بناء الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة (المستوى التقني، درجة النمو الاقتصادي، الاستيراد الخارجي، السياسات الإدارية للاستثمار، مستويات التدفقات النقدية، وجود سوق نشطة لتبادل الأصول ووجود مزايا ضريبية) وتكلفة الاستثمار في هذه الأصول.

الفرضية الرئيسية الثانية:

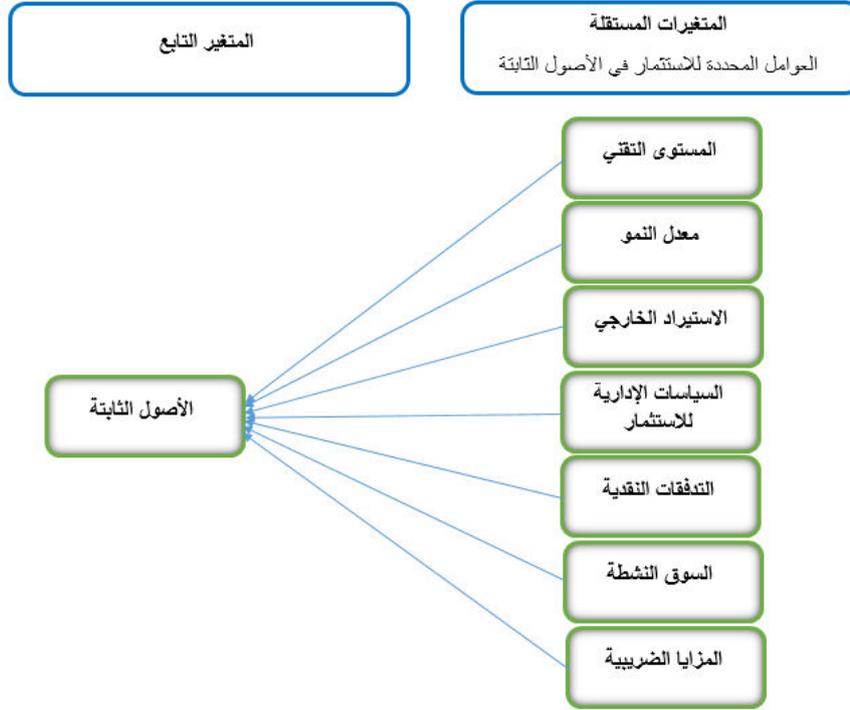
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة (المستوى التقني، درجة النمو الاقتصادي، الاستيراد الخارجي، السياسات الإدارية للاستثمار، مستويات التدفقات النقدية، وجود سوق نشطة لتبادل الأصول، ووجود مزايا ضريبية) على تكلفة الاستثمار في هذه الأصول.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعات الفرعية (قطاع صناعة مواد البناء وقطاع صناعة مواد الغذاء) عينة الدراسة حول العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة (المتغيرات المستقلة).

متغيرات ونموذج البحث:

بناءً على الإطار النظري والدراسات السابقة مثل: دراسة ملحم (2006)، والصواف وزكريا (2010)، Giovanis and Georgios (2012); Thangavelu and Rajaguru (2004) – تم تحديد متغيرات الدراسة والتي يصورها الشكل الآتي:



شكل رقم (1): نموذج البحث الشكل من تصميم الباحثين

مصطلحات البحث:

- **الأصول الثابتة:** " هي الأصول التي تحتفظ بها المنشأة لأغراض استخدامها في إنتاج أو توفير السلع أو الخدمات، أو لتأجيرها للغير، أو لأغراضها الإدارية، ويكون من المنتظر استخدامها لمدة تزيد على فترة محاسبية واحدة ". (بدوي وعلي، 2009: 548).
- **الاستثمار:** هو التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع رغبة استهلاكية حالية؛ وذلك بقصد الحصول على مزيد من الإشباع في المستقبل. (طاقة وآخرون، 2008).
- **المستوى التقني:** هو الإمكانيات التقنية التي تمتلكها شركة ما، ومدى قدرتها على استخدام المعارف التقنية بصورة متكاملة وفعالة. وقدرتها على إدخال التقنيات الحديثة في جميع المجالات، الأمر الذي تنتج عنه زيادة في الكفاءة والفاعلية. (Griffin , 2002: 394).
- **النمو الاقتصادي:** قابلية اقتصاد ما على تقديم الخدمات والسلع بازدياد خلال فترة زمنية، أيًا كان المصدر الذي يقدم الخدمة، سواء أكان محليًا أم خارجيًا. (هوشيار، 2005).

- الاستيراد: مجموعة من الوظائف المتعلقة بتشخيص وتقييم الموردين، وعمليات الاستيراد المرتبطة بحاجات ورغبات الشركات من سلع وخامات معينة. (Corum, 2009: 11).
- السياسات الإدارية للاستثمار: تعرف السياسات الإدارية للاستثمار على أنها إطار يضع الطريقة المناسبة للاستثمار بالأصول وتقسيمها إلى استثمارات مختلفة، أي أصول مختلفة. (Hodgson et 2000: 452-451). (al).
- التدفقات النقدية: هي مقدار النقد المتراكم الذي ستحصل عليه الشركة في فترة مستقبلية معينة كإيراد داخل للشركة. (حلاق، 2006).
- السوق النشطة: السوق المتعلقة بعمليات الشراء والاندماج، والعمليات المرتبطة بالحصول على الأصول التي تتوافر في سوق كبيرة، وتسمى سوق الشركات الصناعية. وغالبًا ما تكون هذه السوق مقسمة إلى قطاعات مختلفة مثل: المعدات، خطوط الإنتاج، وشركات كاملة. (Maksimovic and Phillips , 2001:2020).
- المزايا الضريبية: مجموعة من المنح أو الأفضليات أو الأولويات التي يمنحها قانون معين أو تشريعات معينة، تتعلق بتخفيض مدفوعات الضريبة أو تأجيلها إلى فترة لاحقة، والتي كان يتطلب من الشركة أن تدفعها في الوقت الحاضر. (Prendergast, 2010: 3).

ثانيًا - مفهوم وطبيعة الأصول الثابتة:

عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأصول بأنها منافع اقتصادية مستقبلية تقع تحت سيطرة شركة معينة (وحدة اقتصادية) كنتيجة لأحداث أو عمليات وقعت في الماضي (Statement No.6 FASB). أما الأصول الثابتة فإنها تلك الموارد الملموسة التي تقتنى لغرض الاستخدام في عمليات الشركة، وليس بقصد إعادة بيعها إلى العملاء، وتكون الأصول الثابتة عادة أصول طويلة الأجل ؛ حيث من المتوقع لها أن تزود الشركة بخدمات لعدد من السنوات، أي أن الأصل الثابت يمكن أن ينظر إليه على أنه مخزون لمنافع مستقبلية، وباستثناء الأراضي فإن المنافع التي تحصل عليها الشركة من الأصول الثابتة تنقص تدريجيًا خلال العمر الإنتاجي المقدر لتلك الأصول (Peterson, 2002: 11).

تنقسم الأصول الثابتة إلى نوعين رئيسيين: (Peterson, 2002)

- الأصول الثابتة الملموسة: يقصد بها الأصول المنتجة للسلع والخدمات ؛ حيث إنها موجودة بشكل فعلي ولملموس. ويتضمن هذا النوع من الأصول الأراضي، والآلات، والمباني، والمعدات، والأثاث، والإنشاءات وغيرها.
- الأصول الثابتة غير الملموسة: بعكس الأصول الثابتة الملموسة هي غير موجودة بشكل فعلي ولملموس، وعادة لا تنتج السلع والخدمات بشكل مباشر، وإنما يتم تحويل الأفكار الناجمة عنها إلى سلع وخدمات تستخدم في تشغيل أنشطة الشركة. ويتضمن هذا النوع من الأصول براءات الاختراع، وحقوق النشر، والعلامات التجارية، وشهرة الشركة.

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل الشركة تصب اهتمامها نحو إدارة الأصول الثابتة بقدر عالٍ من الكفاءة، كالاتي:

- أ- صعوبة التنبؤ بمستقبل الأصول الثابتة: حيث يصاحب ذلك ارتفاع في درجة المخاطرة، نتيجة لاحتمال عدم قدرة الإدارة على استغلال هذه الأصول بأفضل طريقة ممكنة لتحقيق الأرباح.
- ب- ضخامة المبالغ المستثمرة في الأصول الثابتة: إذ إن تطور الشركات الصناعية واستقرارها وبقائها في السوق يعتمد بدرجة أساسية على عملية الاستثمار في الأصول الثابتة. فبدون هذه الاستثمارات لا تستطيع الشركة أن تنمو وتتطور.
- ج- خصوصية الأصول الثابتة: إن غالبية عناصر الأصول الثابتة تمتاز بخصوصية معينة، ويتوجب على إدارة الشركة أن تأخذ هذه الخصوصية بعين الاعتبار، إذ إن عناصر الأصول الثابتة تتباين فيما بينها من حيث طبيعتها، واستخدامها، وعمرها، وتكلفتها، وعوائدها وإنتاجيتها.
- د- تقادم عناصر الأصول الثابتة: تتعرض الأصول الثابتة إلى التقادم بسبب الاستخدام أو التقادم التقني، إذ إن جميع عناصر الأصول الثابتة باستثناء الأراضي تتعرض قيمتها إلى النقص التدريجي نتيجة الاستخدام. ويتطلب هذا الأمر بطبيعة الحال استبدالها بأصول أخرى تقوم مقامها، مما يستلزم متابعتها ومراقبتها لأجل تنفيذ عملية الإحلال (الصياح والعامري، 2007).

إن الإدارة الكفءة للأصول الثابتة من شأنها أن تحسن كلاً من نوعية الأصل الذي يتم اقتناؤه، والوقت الذي تحصل فيه الشركة على هذا الأصل. إذ إن الشركة التي تتنبأ سابقاً، وتعرف مقدار ونوعية الأصول التي ستحتاجها في عملياتها التشغيلية المستقبلية، وتقوم بشرائها قبل ظهور الحاجة الفعلية لها، فإنها بذلك ستصبح قادرة على أن تستجيب لأية تغييرات قد تحصل في الطلب على منتجاتها وخدماتها. بالإضافة إلى أن التركيز على عملية إدارة الأصول بشكل صحيح واستثمارها بشكل جيد، يكفل المحافظة على مستوى مناسب للعائد الذي تحققه.

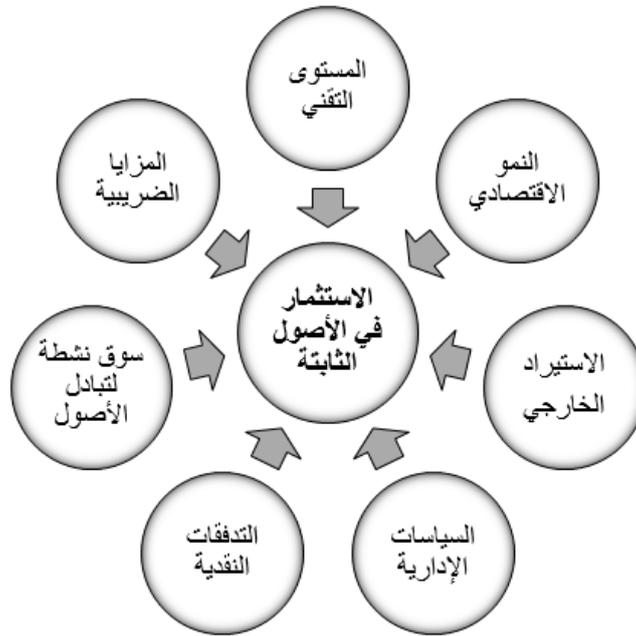
إن من أفضل المؤشرات التي قد يتم الاعتماد عليها من أجل قياس مدى كفاءة إدارة الأصول الثابتة، هو معدل دوران الأصول الثابتة، ويتم حسابه من خلال قسمة المبيعات على مجموع الأصول الثابتة كالاتي: (Baker and Powel, 2005)

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

من خلال هذا المعدل يمكن قياس مدى الكفاءة في استخدام الأصول الثابتة؛ حيث يقيس هذا المعدل مدى قدرة الشركة الصناعية على استغلال الأصول الثابتة في توليد المبيعات والأرباح، وكلما زاد هذا المعدل، دلّ ذلك على كفاءة استغلال الأصول الثابتة وبالعكس؛ حيث إن زيادة دوران الأصول سنوياً إلى زيادة مبيعات الشركة؛ لأن دوران الأصول يعني إنتاج سلع وبضائع تباع في الأسواق، ومن ثم زيادة أرباحها، وخاصة أن الأصول الثابتة أساساً قد أقتتبت لتوليد المبيعات التي بدورها تحقق الأرباح.

العوامل المؤثرة على عملية الاستثمار في الأصول الثابتة:

إن عملية الاستثمار في الأصول الثابتة تتبع العديد من العوامل التي تحدد توجه الإدارة نحو هذا الاستثمار، وهذا يتطلب من الإدارة دراسة وتحليل هذه العوامل؛ لكي تحدد التكلفة المقبولة للاستثمار في الأصول الثابتة. ويمكن تلخيص العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة بشركات القطاع الصناعي في الشكل التالي:



شكل (2): العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة.

الشكل من تصميم الباحثين {بعد مراجعة المصادر الآتية: (الفتلاوي: 2005)، و (Chan et al: 2002)، و (Thangavelu and Rajaguru: 2004)، و (Dong et al: 2012)، و (Azadi: 2013)، و (Maksimovic and Phillips: 2001)، و (ملحم: 2006)}

ثالثاً- الدراسات السابقة:

استعرض الباحثان عدداً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث وكانت كالآتي:

- دراسة (Hodgson et al., 2000): هدفت هذه الدراسة التي أجريت في إنجلترا إلى تحليل كفاءة السياسات الإدارية المتعلقة بالاستثمار، وخاصة فيما يتعلق بالمخاطرة والعائد والتكلفة. وقد تم التركيز في هذه الدراسة على السياسات الإدارية التي تتضمن أهدافاً مالية عن طريق الدمج بين الجوانب السلوكية، والجوانب المالية، والجوانب غير المالية المرتبطة بقياس كفاءة الاستثمار في الشركات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أساسية ترتبط بالسياسات الإدارية الخاصة بالاستثمار، مثل ضرورة استخدام أسلوب كمي في تحديد الاستثمارات وقياسها.
- دراسة (اللوزي والمومني، 2002): هدفت إلى معرفة دور كل من الحوافز الضريبية التشجيعية والإجراءات الإدارية الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن؛ وذلك من خلال وجهة نظر المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية. وقد ضم مجتمع البحث (408) شركات كلها مدرجة في مؤسسة المدن الصناعية، وتم اختيار (93) شركة كعينة عشوائية من هذه الشركات لإجراء الدراسة؛ حيث وزعت استبانة تضم (33) فقرة لاختبار فرضيات الدراسة. وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباطية بين الحوافز الضريبية التي يتم تقديمها وعملية تشجيع الاستثمار، كما إن هناك علاقة طردية بين مدى السهولة في الإجراءات الإدارية الضريبية وعملية تشجيع الاستثمار.

- دراسة (البقيمي، 2004): ركزت على تحديد أثر الاستثمار في مجال التقنية على النمو الاقتصادي، وعلى إنتاجية العمل ورأس المال، وإنتاجية القطاعات الاقتصادية على المستوى القطاعي وعلى الإدخار والاستثمار، ومستويات الدخول في الاقتصاد السعودي. من خلال مقارنة نتائج النموذجين؛ فقد كانت جميع النتائج تدعم أهمية التطور التقني، ففي حالة وجود تطور تقني كان الاستثمار أعلى من حالة الأساس التي افترض فيها عدم وجود تطور تقني؛ حيث ارتفعت في البديل مقارنة بالأساس فيما يتعلق بالنتائج القومي المحلي بنسبة (17%)، والإنتاجية الحدية لرأس المال بنسبة (36%)، والإنتاجية الكلية للقطاعات الاقتصادية بنسبة (11%).
- دراسة (الصواف وزكريا، 2010): جاءت للتركيز على واقع التغيير التقني وتحسين جودة المنتجات في الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة في العراق، كما هدفت إلى اختبار طبيعة علاقة الارتباط والأثر بين كل من التغيير التقني وتحسين جودة المنتجات. قام الباحثان بإجراء الدراسة في معمل ألبسة باشر إنتاجه منذ 1984؛ حيث تم توزيع (30) استبانة على الأفراد المبحوثين الذين تباينوا بين مديري أقسام ومديري خطوط إنتاجية، وبعض العاملين داخل الخطوط الإنتاجية للشركة. خلصت الدراسة إلى أن هناك عددًا من الدوافع التي تدفع الشركات نحو التغيير التقني داخل الشركة المبحوثة وهي التطورات التقنية المستمرة، التخصيص المالي، الرغبة في تحسين جودة المنتجات.
- دراسة (Devi and Rao, 2010): جاءت الدراسة التي أجريت في الهند لتركز على تحليل جوانب محددة في قرارات أصحاب الأعمال حول الاستثمار، سواء أكان ذلك في رأس المال الثابت، أم في المكنات والمعدات فقط. ومن العوامل المهمة في مجال تحليل الاستثمار العوامل المالية الداخلية والخارجية وعوامل الطلب، فقد تم فحص تأثير محددات الاستثمار الثابت والاستثمار في المصانع التابعة للقطاع الصناعي في الهند. أجريت الدراسة على عينة من شركات القطاع الصناعي في الهند للفترة من 2000 ولغاية 2009؛ حيث تم فحص ثمانية عوامل من المحتمل أن يكون لها تأثير في الاستثمار في رأس المال الثابت والمكنات والمعدات، وهذه العوامل هي: التغيير في المبيعات، إجمالي التمويل الداخلي، السيولة، مقسوم الأرباح، نمو رأس المال، الديون، احتياطات الضرائب والفوائد على رأس المال المقترض. أظهرت النتائج إن التغيير في كل من المبيعات، وإجمالي التمويل الداخلي، ومخزون السيولة، ومقسوم الأرباح والديون هي متغيرات مهمة ومؤثرة في الاستثمار الثابت. أما احتياطات الضرائب والفوائد فهي عوامل مؤثرة في الاستثمار في المكنات والمعدات فقط.
- دراسة (Dong et al., 2012): هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الاستثمار المتزايد في الشركات الصينية؛ حيث لوحظ ارتفاع نسبة الأصول الثابتة في هذه الشركات. وقد ناقشت الدراسة وجود مزايا ضريبية تدفع الشركات نحو زيادة معدلات الاستثمار في الأصول الثابتة، فضلاً عن مستوى المخاطر المترتبة على عملية الاستثمار. فحصت الدراسة هذه المتغيرات للفترة من 2003م ولغاية 2007م لأكثر من (1000) شركة صينية، وتوصلت إلى عدة نتائج، من أهمها أن الاستثمار الكبير في الأصول الثابتة لا يعزز أداء الشركات في مجال تحقيق الربحية، وربما يعود السبب في ذلك إلى وجود عوائق قانونية تحدد للشركات طريقة الاستثمار في الأصول الثابتة.
- دراسة (Kotšina and Hazak, 2012): هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير كثافة الاستثمار في الأصول الثابتة على معدل العائد على الأرباح. بلغت عينة الدراسة (8074) شركة في ستة بلدان أوروبية أعضاء في الاتحاد الأوروبي، لفترة تسع سنوات من 2001 ولغاية 2009. استخدم الباحثان تحليل الانحدار لاستنتاج العلاقة والتأثير.

أظهرت نتائج البحث عدم وجود علاقة قوية أو تأثير إيجابي أو سلبي بين كثافة الاستثمار في الأصول الثابتة ومعدل العائد على الأصول.

- دراسة (Okwo et al, 2012): تناولت هذه الدراسة فحص تأثير استثمارات الشركة في الأصول الثابتة على أرباحها التشغيلية ؛ حيث قام الباحثون بتحليل البيانات المالية لأربع شركات مدرجة في بورصة نيجيريا للفترة من 1999م ولغاية 2009م. استخدم الباحثون تحليل الانحدار لفحص العلاقة وتأثير مستوى الاستثمار في الأصول الثابتة على الأرباح التشغيلية. أظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية، إلا أنها ليست مهمة إحصائياً بين المتغيرات، وعلى هذا الأساس استنتج الباحثون أن زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة في هذه الشركات لا تدعم تحقيق أرباح عالية.
- دراسة (Giovanis and Georgios, 2012): هدفت الدراسة إلى توضيح الأهمية المتزايدة للاستثمار في الأصول الثابتة كأحد عوامل نجاح الشركة. وفي سبيل تحديد أسباب هذه الأهمية المتزايدة، تم استخدام استبانة معدة لهذه الغرض، فضلاً عن مقابلة (21) مديراً تنفيذياً لعينة من الشركات في اليونان. أظهرت الدراسة نتائج تتعلق بتحديد هذه الأسباب ؛ حيث اتضح أن من العوامل المؤثرة في تشجيع الشركات اليونانية على زيادة مستويات الاستثمار في الأصول الثابتة: انخفاض مخاطر الاستثمار، وزيادة واستقرار ربحية الشركات وتدفقاتها النقدية التي تولد سيولة عالية لدى الشركات.
- دراسة Azadi (2013) جاءت الدراسة لفحص تأثير التغيرات في هيكل الأصول على الأرباح التشغيلية لعينة من الشركات المدرجة في بورصة طهران. وقد قام الباحث بفحص التغير في قيمة كل من الأصول الثابتة والأصول المتداولة كنسبة من إجمالي الأصول. استخدم الباحث تحليل الانحدار لإيجاد العلاقة والتأثير بين نسبة الأصول الثابتة ونسبة الأصول المتداولة من جهة، والأرباح التشغيلية من جهة أخرى.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين حجم الأصول الثابتة والأرباح التشغيلية في قطاع صناعة المواد الغذائية. أما في قطاع صناعة المواد الكيماوية، فقد أظهر البحث عدم وجود علاقة تأثير بين حجم الأصول المتداولة والأرباح التشغيلية، كما توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين القطاعات تحت الدراسة للتغير في هيكل الأصول.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد أن تم استعراض مجموعة الدراسات السابقة التي تناولت جوانب مختلفة من موضوع الدراسة، لوحظ أن هذه الدراسات تعددت في محاورها وتساؤلاتها فيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية، من حيث تناول المتغيرات الأساسية للاستثمار في الأصول الثابتة باعتبارها من العوامل المحددة لهذا الاستثمار، ولعل من أهم العوامل التي وردت في الدراسات السابقة ما يتعلق بالمستوى التقني، ومعدلات النمو، والمزايا الضريبية، والاستيراد الخارجي، والسياسات الإدارية، والتدفقات النقدية والسوق النشطة. وقامت الدراسات السابقة بفحص العلاقة بين هذه العوامل وتكلفة الاستثمار في الأصول الثابتة، سواء أكان ذلك في شكل أصول ثابتة منفصلة أم في شكل مشروعات استثمارية قائمة بذاتها. ومن هنا فقد استفاد الباحثان من هذه الدراسات في:

- بناء أداة الدراسة وتشكيل الخلفية النظرية للإطار النظري.

- استخدام المنهج الوصفي التحليلي كما هو معتمد في معظم الدراسات السابقة لبحث العلاقة ودرجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- إن غالبية الدراسات السابقة استخدمت تحليلي الارتباط والانحدار في فحص العلاقة والتأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما استخدم الباحثان تحليل الفروق لمعرفة اتجاه القطاعات الصناعية الفرعية نحو العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة.
- مقارنة النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة مع نتائج الدراسة الحالية بشكل يعزز القيمة العلمية لهذه النتائج ويخدم أهداف البحث العلمي عموماً.

إن ما يميز هذه الدراسة أنها تناولت عددًا من المتغيرات بشكل تجميعي لم يتم تناوله في الدراسات السابقة، وهي من أولى المحاولات البحثية في مجال الأصول الثابتة في القطاع الصناعي بسلطنة عمان، لما يتصف به هذا القطاع من أهمية كبيرة في اقتصاد السلطنة، فضلاً عن أهمية الأصول الثابتة - في حد ذاتها - كمحرك رئيس لهذا القطاع.

رابعاً- الإطار العملي:

استعرض الباحثان الإطار العملي كالاتي:

منهج البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بوصفه أحد مناهج البحث العلمي التي يمكن من خلالها جمع البيانات لغرض تحليلها واستخلاص النتائج المتعلقة بموضوع هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات القطاع الصناعي بمحافظة ظفار التي يبلغ عددها (224) شركة، وهي تتضمن نوعين، أحدهما مدرج في سوق مسقط للأوراق المالية، والآخر غير مسجل في هذه السوق. أما عينة الدراسة فقد بلغت (45) شركة، وهي شركات القطاع الصناعي في محافظة ظفار والتي يبدأ رأسمالها من 500 ألف ريال عماني فأكثر. (38) شركة منها تمثل عينة من شركات قطاعين متميزين ضمن القطاع الصناعي وهما: قطاع صناعة مواد البناء وقطاع صناعة مواد الغذاء، فضلاً عن شركات أخرى لا يمكن تصنيفها بشكل قطاع مستقل لقلّة عددها.

تم توزيع (70) استبانة لفئة ومديري الإنتاج، ومديري التمويل، ومديري الشركات بنسب توزيع بلغت 35% و30% و35% على التوالي في كل الشركات الصناعية المستهدفة. وقد لاحظ الباحثان توافر هذه الفئات في جميع الشركات الصناعية؛ حيث حاول الباحثان توزيع النسبة نفسها من الاستبانات على هذه الفئات الثلاث؛ لتحقيق الحياد في اختيار العينة ولقرب هذه الفئات الثلاث من عملية الاستثمار في الأصول الثابتة، حيث تفتقر الشركات الصناعية عينة الدراسة إلى مسمى "مدير الأصول الثابتة" ضمن الهيكل التنظيمي لها وعدم وجود إدارة مستقلة تعنى بشئون الاستثمار في الأصول الثابتة. وبلغ عدد الاستبانات التي تم استردادها (70) استبانة، أي ما نسبته (100%) من إجمالي الاستبانات، في حين بلغت الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (65) استبانة، أي ما نسبته (92.9%)، بينما تم استبعاد (5) استبانات لعدم اكتمال الإجابة عنها.

طرق جمع البيانات:

تم اللجوء في هذه الدراسة إلى مصدرين أساسيين لجمع البيانات، هما:

- 1- المصادر الأولية: متمثلة في استبانة تم إعدادها كأداة رئيسة للدراسة، حيث إنها صممت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على عينة الدراسة.
- 2- المصادر الثانوية: تم اللجوء إلى مجموعة من مصادر البيانات الثانوية لمعالجة الإطار النظري للدراسة متمثلة في الكتب العربية، والكتب الأجنبية، والدوريات، والبحوث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

أداة الدراسة (الاستبانة):

تم إعداد الاستبانة لبحث العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة بشركات القطاع الصناعي في محافظة ظفار، وتكونت الاستبانة من جزأين رئيسيين:

- الجزء الأول: اختص بالبيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، إذ تضمنت كلاً من المؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.
- الجزء الثاني: تضمن مجموعة من المحاور التي تقيس العوامل المحددة للاستثمار في الأصول الثابتة بشركات القطاع الصناعي كمتغيرات مستقلة، هي (المستوى التقني، ومعدلات النمو، والاستيراد الخارجي، والسياسات الإدارية، والتدفقات النقدية، والسوق النشطة والمزايا الضريبية). بلغ مجموع الفقرات لهذه المحاور (28) فقرة، وقد شمل هذا الجزء - أيضاً - محوراً ثامناً يعبر عن الأصول الثابتة كمتغير تابع، وبلغ مجموع الفقرات لهذا المحور (6) فقرات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم الباحثان التحليلات الإحصائية الآتية في برنامج SPSS:

- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- عامل ألفا كرونباخ لتقدير ثبات الأداة للعينة في القطاع الصناعي ككل، وللقطاعين الفرعيين، كل قطاع على حدة.
- تحليل الارتباط لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- تحليل الانحدار لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تحليل Mann-Whitney لمعرفة الفروق في العلاقات والتأثير بين القطاعين الفرعيين المكونين للعينة.

تقدير صدق الأداة:

في سبيل تقدير صدق أداة الدراسة (الاستبانة) ولغرض تحكيمها والتحقق من صدق فقراتها، تم عرضها على هيئة محكمين من الأساتذة المتخصصين بجامعة ظفار وجامعة صحار وجامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان، وجامعة الموصل وجامعة دهوك في العراق. وقد تم الأخذ بمقترحاتهم وملاحظاتهم لينتهي ذلك بالتصديق على الاستبانة في شكلها النهائي الذي تم توزيعه على عينة البحث.

تقدير ثبات الأداة:

من خلال التحليل لإجمالي استبانات العينة، تم حساب معامل ألفا كرونباخ بهدف تقدير الاتساق الداخلي للاستبانة. وكما هو موضح في الجدول رقم (1) بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ (78.4%) لعينة القطاع بأكمله، في حين بلغت القيمة للقطاعات الفرعية (82.3%) و(74.6%) لكل من قطاعي صناعة مواد البناء وصناعة مواد الغذاء على التوالي، وهذا مؤشر على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات نسبي مرتفع؛ مما يدل على أن المستجيبين قاموا بالإجابة عن أسئلة الاستبانة بشكل جدي وواقعي.

جدول رقم (1)

معاملات ألفا كرونباخ لتقدير ثبات أداة الدراسة.

معامل ألفا كرونباخ للقطاع الصناعي (65 فرداً)	معامل ألفا كرونباخ لقطاع صناعة مواد البناء (33 فرداً)	معامل ألفا كرونباخ لقطاع صناعة مواد الغذاء (32 فرداً)
0.784	0.823	0.746

اختبار الفرضيات:

يوضح الجدول رقم (2) نتائج اختبار الفرضية الأولى حول علاقة وتكلفة تأثير محددات الاستثمار في الأصول الثابتة في القطاع الصناعي.

جدول رقم (2)

نتائج اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية للقطاع الصناعي عينة البحث ككل (65 فرداً).

المتغيرات	قيمة R	المتغير التابع	قيمة R ²	قيمة F	الدلالة الإحصائية	المعاملات		
						قيمة T	الدلالة الإحصائية	المتغيرات
						ثابت	3.405	0.001
المستوى التقني	0.551**					المستوى التقني	5.350	0.000
معدل النمو	0.540**	الاستثمار في الأصول				معدل النمو	4.927	0.000
الاستيراد الخارجي	0.008	الثابتة	0.842	43.396	0.01	الاستيراد الخارجي	-1.900	0.063
السياسات الإدارية	0.486**					السياسات الإدارية	3.572	0.001
التدفقات النقدية	0.754**					التدفقات النقدية	6.517	0.000
السوق النشطة	-0.217					السوق النشطة	-1.450	0.153
المزايا الضريبية	-0.070					المزايا الضريبية	0.344	0.732

** معاملات الارتباط معنوية عند مستوى دلالة 1%. المصدر: مخرجات برنامج SPSS. R²=معامل التحديد. R=معامل الارتباط.

يلاحظ أن معاملات الارتباط للمتغيرات (المستوى التقني، ومعدل النمو، والسياسات الإدارية للاستثمار والتدفقات النقدية) هي معاملات معنوية عند مستوى دلالة 1% كما إنها معاملات ارتباط موجبة عند هذا المستوى؛ مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين الاستثمار في الأصول الثابتة، بمعنى أنه كلما زادت هذه المتغيرات، تزيد احتمالات الاستثمار في الأصول الثابتة. وقد بلغ معامل التحديد (R²) 84.2% أي إن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته 84.2% من إجمالي قيمة التباين، وهي نسبة مرتفعة تدل على قوة تفسير متغيرات النموذج للاستثمار في الأصول الثابتة.

من جهة أخرى، أشارت نتائج الانحدار - كما يتضح من الجدول رقم (2) - إلى معنوية النموذج عند مستوى دلالة 1%، وأن معاملات الانحدار للمتغيرات (المستوى التقني، ومعدل النمو، والسياسات الإدارية للاستثمار والتدفقات النقدية) تؤثر في معادلة الانحدار لمتغير الاستثمار في الأصول الثابتة عند مستوى دلالة 1%.

وعند الانتقال إلى القطاعات الفرعية في القطاع الصناعي، وهما قطاع صناعة مواد الغذاء، وقطاع صناعة مواد البناء، اللذان يعتبران من القطاعات المتميزة في مجال الصناعة في محافظة ظفار على وجه الخصوص وفي سلطنة عمان عموماً، نجد النتائج الآتية:

قطاع صناعة مواد البناء: عند الانتقال إلى قطاع صناعة مواد البناء، فإن الجدول رقم (3) يصور نتائج الارتباط والانحدار في هذا القطاع.

جدول رقم (3)

نتائج اختبار الفرضيات في قطاع صناعة مواد البناء.

المتغيرات	قيمة R	المتغير التابع	قيمة R ²	قيمة F	الدلالة الإحصائية	المعاملات		
						المتغيرات	قيمة T	الدلالة الإحصائية
						ثابت	3.030	0.006
المستوى التقني	0.524**					المستوى التقني	3.811	0.001
معدل النمو	0.050	الاستثمار في الأصول الثابتة	0.829	17.311	0.01	معدل النمو	-0.9020	0.110
الاستيراد الخارجي	0.034					الاستيراد الخارجي	-0.8711	0.0820
السياسات الإدارية	0.481**					السياسات الإدارية	3.861	0.001
التدفقات النقدية	0.714**					التدفقات النقدية	6.039	0.000
السوق النشطة	-0.094					السوق النشطة	0.668	0.510
المزايا الضريبية	0.288					المزايا الضريبية	-1.140	0.265

** معاملات الارتباط معنوية عند مستوى دلالة 1%. المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ أن معاملات الارتباط للمتغيرات (المستوى التقني، السياسات الإدارية للاستثمار والتدفقات النقدية) هي معاملات معنوية عند مستوى دلالة 1%، كما إنها معاملات ارتباط موجبة عند هذا المستوى؛ مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين الاستثمار في الأصول الثابتة، بمعنى أنه كلما زادت هذه المتغيرات، زادت احتمالات الاستثمار في الأصول الثابتة. وقد بلغ معامل التحديد (R^2) 82.9% أي إن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته 82.9% من إجمالي قيمة التباين، وهي نسبة مرتفعة تدل على قوة تفسير متغيرات النموذج للاستثمار في الأصول الثابتة. من جهة أخرى، فقد أشارت نتائج الانحدار - كما يتضح من الجدول رقم (3) - إلى معنوية النموذج عند مستوى دلالة 1% وأن معاملات الانحدار للمتغيرات (المستوى التقني، السياسات الإدارية للاستثمار والتدفقات النقدية) تؤثر في معادلة الانحدار لمتغير الاستثمار في الأصول الثابتة عند مستوى دلالة 1% في هذا القطاع.

وعند الانتقال إلى قطاع صناعة مواد الغذاء، فإن الجدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار الفرضيات كالاتي:

جدول رقم (4)

نتائج اختبار الفرضيات في قطاع صناعة مواد الغذاء.

المتغيرات	قيمة R	المتغير التابع	قيمة R ²	قيمة F	الدلالة الإحصائية	المعاملات		
						المتغيرات	قيمة T	الدلالة الإحصائية
						ثابت	1.317	0.200
المستوى التقني	0.282					المستوى التقني	3.577	0.002
معدل النمو	-0.716	الاستثمار في الأصول الثابتة	0.843	18.414	0.01	معدل النمو	-2.855	0.910
الاستيراد الخارجي	0.139					الاستيراد الخارجي	-0.016	0.987
السياسات الإدارية	0.550**					السياسات الإدارية	1.333	0.195
التدفقات النقدية	0.774**					التدفقات النقدية	3.392	0.002
السوق النشطة	-0.039					السوق النشطة	-2.192	0.038
المزايا الضريبية	0.019					المزايا الضريبية	-0.046	0.964

** معاملات الارتباط معنوية عند مستوى دلالة 1%. المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يلاحظ أن معاملات الارتباط للمتغيرات (السياسات الإدارية للاستثمار والتدفقات النقدية) هي معاملات معنوية عند مستوى دلالة 1%، كما إنها معاملات ارتباط موجبة عند هذا المستوى، مما يدل على وجود علاقة طردية بينها وبين الاستثمار في الأصول الثابتة، بمعنى إنه كلما زادت هذه المتغيرات تزيد احتمالات الاستثمار في الأصول الثابتة. وقد بلغ معامل التحديد (R^2) 84.3%، أي إن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ما نسبته 84.3% من إجمالي قيمة التباين، وهي نسبة مرتفعة تدل على قوة تفسير متغيرات النموذج للاستثمار في الأصول الثابتة بهذا القطاع.

من جهة أخرى، أشارت نتائج الانحدار - كما يتضح من الجدول رقم (4) - إلى معنوية النموذج عند مستوى دلالة 1%، وأن معاملات الانحدار للمتغيرات (السياسات الإدارية للاستثمار والتدفقات النقدية) تؤثر في معادلة الانحدار لمتغير الاستثمار في الأصول الثابتة عند مستوى دلالة 1% في هذا القطاع. ولغرض اختبار الفرضية الثالثة حول الفروق بين عينة البحث في القطاعين نحو المتغيرات المستقلة وتأثيرها على تكلفة الاستثمار في الأصول الثابتة، استخدم الباحثان اختبار Mann-Whitney لاختبار معنوية الفروق بين القطاعين، وذلك لأن البيانات تتبع توزيعاً غير طبيعي، مما استوجب استخدام أحد الاختبارات اللامعلمية ومنها اختبار Mann-Whitney. ويوضح الجدول رقم (5) نتائج اختبار هذه الفرضية.

جدول رقم (5)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة حول الفروق بين قطاعي صناعة مواد البناء والغذاء.

القيم/العوامل	المستوى التقني	معدل النمو	الاستيراد الخارجي	السياسات الإدارية	التدفقات النقدية	السوق النشطة	المزايا الضريبية
قيمة U Mann-Whitney	259.000	230.500	442.000	510.000	366.000	341.000	284.500
قيمة W Wilcoxon	820.000	758.500	970.000	1.071E3	927.000	869.000	812.500
قيمة Z	-3.624	-3.954	-1.156	-0.260	-2.157	-2.562	-3.241
Asymp. Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.248	0.795	0.031	0.010	0.001
المتوسط الحسابي الأعلى لصالح قطاع صناعة مواد البناء		42.02	-	-	-	38.67	40.38
المتوسط الحسابي الأعلى لصالح قطاع صناعة مواد الغذاء	41.41		-	-	-		

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (5) يتضح أن هناك فروقاً ذات دلالة معنوية بين القطاعين حول متغيرات المستوى التقني لصالح قطاع صناعة مواد الغذاء ومعدل النمو، والسوق النشطة والمزايا الضريبية لصالح قطاع صناعة مواد البناء عند مستوى 1%، مما يشير إلى اختلاف وجهة نظر مديري الشركات في هذين القطاعين نحو هذه المتغيرات وتأثيراتها على الاستثمار في الأصول الثابتة.

خامساً - الخلاصة والاستنتاجات:

تناولت هذه الدراسة تحليل بعض العوامل أو المحددات المرتبطة بالاستثمار في الأصول الثابتة في القطاع الصناعي في محافظة ظفار بسلطنة عمان، والذي يعد أحد أهم القطاعات النشطة في عملية التنمية الاقتصادية بالسلطنة. فقد قام الباحثان باختبار العلاقة ودرجة تأثير محددات المستوى التقني، والتدفقات النقدية والسياسات الإدارية على عملية الاستثمار، ومعدل النمو، والسوق النشطة، والمزايا الضريبية، والاستيراد الخارجي على عملية الاستثمار في الأصول الثابتة، والتي تعد من أهم العمليات التي تخضع للدراسة والتحليل في شركات هذا القطاع. ركزت الدراسة على قطاعين فرعيين متميزين ضمن القطاع الصناعي، وهما قطاع صناعة مواد البناء وقطاع صناعة مواد الغذاء، حيث تم إعداد أداة البحث وهي الاستبانة وتوزيعها على عينة من مديري (45) شركة ضمن هذين القطاعين، وبلغ عدد الاستبانات التي تم توزيعها (70) استبانة تم استردادها بالكامل، في حين خضعت (65) استبانة للتحليل، وأهملت (5) استبانات بسبب عدم صلاحيتها لأغراض التحليل الإحصائي.

استخدم الباحثان تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة، التي تناولتها الدراسة على عملية الاستثمار في الأصول الثابتة على مستوى القطاع عينة البحث وعلى مستوى القطاعات الفرعية التي تم تشخيصها، في حين تم استخدام تحليل Mann-Whitney لاختبار الفروق بين القطاعين حول المتغيرات المستقلة.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو الآتي:

1- على مستوى القطاع الصناعي عينة البحث:

هناك علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى 1% بين كل من المستوى التقني، والسياسات الإدارية والتدفقات النقدية من جهة، والأصول الثابتة من جهة أخرى. أي أنه كلما زادت هذه المتغيرات، زاد استثمار الشركة في الأصول الثابتة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية عند مستوى 1% بين معدل النمو والأصول الثابتة، أي أنه كلما زاد معدل النمو انخفض استثمار الشركة في الأصول الثابتة. أما متغيرات السوق النشطة والمزايا الضريبية والاستيراد الخارجي، فإنها لم تكن ذات دلالة معنوية عند مستوى 1% في علاقتها بالاستثمار في الأصول الثابتة.

2- على مستوى قطاع صناعة مواد البناء:

أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى 1% بين كل من المستوى التقني، والسياسات الإدارية والتدفقات النقدية من جهة، والأصول الثابتة من جهة أخرى. أي أنه كلما زادت هذه المتغيرات، زاد استثمار الشركة في الأصول الثابتة. كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى 1% فيما يتعلق بمعدل النمو، والاستيراد الخارجي، والسوق النشطة والمزايا الضريبية. وهذا يعني أن الاستثمار بالأصول الثابتة في هذا القطاع قد لا يرتبط إحصائياً بهذه المتغيرات. وقد أشار تحليل الانحدار إلى أن متغيرات المستوى التقني، ومعدل النمو، والاستيراد الخارجي، والسياسات الإدارية والتدفقات النقدية - تؤثر في الأصول الثابتة. في حين أن متغيري، السوق النشطة والمزايا الضريبية هي معاملات غير مؤثرة في معادلة الانحدار.

3- على مستوى قطاع صناعة مواد الغذاء :

أظهرت نتائج تحليل الارتباط وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية عند مستوى 1% بين كل من معدل النمو، والسياسات الإدارية والتدفقات النقدية من جهة، والأصول الثابتة من جهة أخرى. أي أنه كلما زادت هذه المتغيرات، زاد استثمار الشركة في الأصول الثابتة.

أما فيما يتعلق بالمستوى التقني، والسوق النشطة، والاستيراد الخارجي والمزايا الضريبية، فقد أظهرت نتائج تحليل الارتباط عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند مستوى 1%، وهذا يعني أن الاستثمار بالأصول الثابتة في هذا القطاع قد لا يرتبط إحصائيًا بهذه المتغيرات. كما أظهرت النتائج إن متغيرات المستوى التقني، ومعدل النمو، والتدفقات النقدية والسوق النشطة - تؤثر في الأصول الثابتة، في حين أن متغيرات الاستيراد الخارجي، السياسات الإدارية والمزايا الضريبية هي معاملات غير مؤثرة في معادلة الانحدار.

أما النتائج المرتبطة بتحليل الفروق، فقد أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القطاعين فيما يتعلق بالمستوى التقني، تميل لصالح شركات صناعة مواد البناء، أما فيما يتعلق بمعدل النمو والمزايا الضريبية فإنها تميل لصالح شركات قطاع صناعة مواد البناء.

أ- مقارنة مع نتائج الدراسات السابقة: بشكل عام تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج غالبية الدراسات السابقة حول تأثير المحددات على الاستثمار في الأصول الثابتة كدراسة الصواف وزكريا (2010)، ودراسة Devi and Rao (2010)، ودراسة Azadi (2013)، لكنها لا تتفق مع نتائج دراسات أخرى، مثل دراسة Kotšina and Hazak (2012)، ودراسة Okwo et. al. (2102)، وقد تعود أوجه الاتفاق أو الاختلاف إلى البيئة المبحوثة أو حجم العينة أو طبيعة التحليلات الإحصائية المستخدمة، أو الفترة التي أجريت فيها الدراسات.

- ب- التوصيات والمقترحات: يقترح الباحثان على الشركات الصناعية في القطاعين المذكورين بعض التوصيات كما يلي:
- من المحتمل أن يستفيد القطاع الصناعي عمومًا وشركات السلطنة على وجه الخصوص من نتائج الدراسة في التركيز على زيادة الاستثمار في الأصول الثابتة كأحد مفاتيح النجاح الرئيسية في هذا القطاع الذي يقوم على هذا النوع من الأصول. كما يفضل إعداد سياسات واضحة ومحددة ومكتوبة تتعلق بالأصول الثابتة من حيث شرائها واستبدالها والتصرف فيها، والتخلص منها (تخريدها)، وتجديدها والإندثار المتعلقة بها.
 - لشركات قطاع صناعة مواد البناء التركيز على الاستثمار في التكنولوجيا وزيادة مستوياتها؛ لأن هذه التقنيات غالبًا ما تكون متجددة ومبتكرة وبحاجة إلى التجديد والتطوير.
 - تتطلب الشركات في القطاعين - في السلطنة - التركيز على زيادة مستويات التدفقات النقدية لغرض استبدال وتطوير وتحسين الأصول الثابتة.
 - إنشاء إدارة مستقلة للإشراف والرقابة وإدارة الأصول الثابتة في الشركات، وممارسة جميع الأنشطة المتعلقة بهذه الأصول كتطبيق عملي جيد يمارس في دول عدة حول العالم.
 - الاهتمام بزيادة المستوى التقني للأصول الثابتة في قطاع صناعة الغذاء وتجديده بشكل مستمر.
 - دراسة أسباب عدم وجود أثر لبعض العوامل التي أظهرت هذه الدراسة عدم تأثيرها على الاستثمار في الأصول الثابتة مثل المزايا الضريبية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- البقمي، رجا بن مناحي المرزوقي. (2004). "أثر التطور التقني على النمو الاقتصادي: حالة المملكة العربية السعودية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مج 46، ع 1، يناير.
- الشرفاوي، مسعد محمود. (2009). مبادئ المحاسبة المالية. عمان، الأردن: مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع.
- الصطوف، محمد الحسين. (2001). "أهم محددات الاستثمار واتجاهات استخدام نماذج المدخلات والمخرجات لتخطيط الاستثمارات"، المجلة العلمية لكلية التجارة (بنين)، جامعة الأزهر، ع 27. ص ص 21-44.
- الصواف، محفوظ حمدون؛ وعبدالعزیز بشار حسيب زكريا. (2010). "التغير التكنولوجي وانعكاسه على تحسين جودة المنتجات: دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة"، مجلة تنمية الرافدين، العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل. مج 34، ع 109. ص ص 117-133.
- الصياح، عبدالستار مصطفى؛ وسعود جايد مشكور العامري. (2007). الإدارة المالية : أطر نظرية وحالات عملية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- الطائي، غازي؛ وسعد الكواز. (2000). "تقدير أثر الاستيرادات التجميعية والتفصيلية في النمو الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية للفترة 1975 - 1995"، مجلة تنمية الرافدين. العراق: كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل. مج 22، ع 61، ص ص 109-132.
- الفتلاوي، علي عبدالحسين عباس. (2005). " التغير التكنولوجي وتأثيره في إنتاجية المنظمة: دراسة حالة في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية"، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
- اللوزي، موسى؛ وجبريل المومني. (2004). "دور الحوافز والإجراءات الضريبية في تشجيع الاستثمار في الأردن: دراسة ميدانية لآراء المستثمرين في مؤسسة المدن الصناعية"، دراسات، العلوم الإدارية، مج 31، ع 2. ص ص 333-351.
- بدوي، محمد عباس؛ وعبد الوهاب نصر علي. (2009). المحاسبة المالية: مدخل نظم المعلومات. جزء 1. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- حلاق، زاهرة. (2006). "تمويل المشاريع وتحليل التدفقات النقدية"، دراسة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة المدنية، جامعة دمشق.
- طاقة، محمد؛ ومحمود نور؛ وحسين عجلان. (2008). "الاستثمار العربي وأثره على الاقتصاد الأردني: دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، ع 17، يونيو ص ص 17-52.
- ملحم، سامر نعيم عبد الرحيم. (2006). "أثر ضريبة الدخل على القرار الاستثماري لدى القطاع الخاص في الضفة الغربية للفترة ما بين 1994-2005"، دراسة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.
- هوشيار، معروف. (2005). تحليل الاقتصاد الكلي. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Aguzzi, A. and C. Payne. (2007). *Assets Performance Management Drives Mining Profitability: Increasing Coal Production without Significant Capital Investment*, [online] Accessed at: 11 May 2013, Available at: www.ivara.com/content/pdfs/Mining-Innovation-USCCG.
- Azadi, M. (2013). "The Relationship between Changes in Asset Structure and Operating Earnings in the Tehran Stock Exchange (TSE)", *Trends in Advanced Science and Engineering (TASE)* 7 (1), pp. 30-34
- Baker, H. K. and G. E. Powell. (2005). *Understanding Financial Management: A Practical Guide*. Blackwell Publishing.

-
- Chan, L.; J. Karceski and J. Lakonishok. (2002). "The Level and Persistence of Growth Rates", *Journal of Finance*, 58 (2). April, pp 643-84.
 - Corum, A. (2009). *Design and Development of a Supplier Evaluation Process*, MIT Salon School of Management and the Department of Engineering Systems. Massachusetts Institute of Technology. [online] Available at: dspace.mit.edu/handle/1721.1/49779, [Accessed 09 June 2013]
 - De long, Bradford and Lawrence Summers. (1990) "Equipment Investment and Economic Growth", *Nber Working Papers Series*, No. 3515, November.
 - Devi , S.; L. Tulasi and V. V. L. N. Rao. (2010) "Investment Analysis in Fixed Assets", *International Journal of Humanities and Applied Sciences (IJHAS)*, 1 (1). PP. 86-99.
 - Dong, Y.; C. Leung; Ka Yui and D. Cai. (2012). "What Drives Fixed Asset Holding and Risk-Adjusted Performance of Corporate in China? An Empirical Analysis", *International Real Estate Review*, 15 (2). pp. 141–164.
 - Financial Accounting Standards Board (FASB). (1985). *Statement of Financial Accounting Concepts No. 6, Elements of Financial Statements*, [online], [Accessed 09 June 2013], Available at www.fasb.org/cs/BlobServer?blobcol=urldata&blobtable.
 - Giovanis, N. and G. Drogalas. (2012). "Reasons for Promoting Fixed Asset Investment Projects in the Region of Greece: The Example of the Prefecture of Serres. A Qualitative Research", *International Journal of Business and Social Science*, 3 (14), pp. 134-144.
 - Griffin, R. W. (2002). *Management*. 7th ed. Houghton Mifflin Co., USA.
 - Hodgson, T. M.; S. Breban; C. L. Ford. M. P. Streatfield and R. C. Urwin. (2000). "The Concept of Investment Efficiency and Its Application to Investment Management Structures", *British Actuarial Journal [BAJ]*, 6: 451-545.
 - Irrinki, P. (2012). "A Study on Fixed Assets Management at Kesoram Cement", *Unpublished Master of Business Administration*, Department of Management Studies, Gokaraju Rangaraju Institute of Engineering & Technology, Hyderabad.
 - Kantudu, A. S. (2008). Effect of Profitability and Total Assets on the Funded Status of Pension Assets of Quoted Firms in Nigeria, [online] Available at: <http://ssrn.com/abstract=1104845>. [Accessed 26 June 2013].
 - Kotšina, S. and A. Hazak. (2012). "Does Investment Intensity Impact Company Profitability? A Cross-Country Empirical Study, 2nd International Conference on Economics", *Trade and Development IPEDR*, Vol. 36 (2012) IACSIT Press, Singapore.
 - Maksimovic, Vojislav and Gordon Phillips. (2001) "The Market for Corporate Assets: Who Engages in Mergers and Asset Sales and Are There Efficiency Gains?", *The Journal of Finance*, Vol. LVI, 6. PP. 61-76.
 - Okwo, I. M.; U. Okelue and A. U. Nweze. (2012). "Investment in Fixed Assets and Firm Profitability: Evidence from the Nigerian Brewery Industry", *European Journal of Business and Management*, 4 (20). pp. 10-17.
 - Peterson, R. H. (2002). *Accounting for Fixed Assets*. 2nd Ed., John Wiley and Sons, Inc., New York.
 - Prendergast, R. M. (2010). *Advantages and Disadvantages of Incorporating As a Not-for-Profit*, Carters Professional Corporation, Canada.
 - Thangavelu, S. M. and G. Rajaguru. (2004). "Is There An Export Or Import-Led Productivity Growth in Rapidly Developing Asian Countries? A Multivariate VAR Analysis", *Applied Economics*, 36 (10), pp. 1083-1093.

استبانة الدراسة

مؤهل علمي... مسمى وظيفي ... سنوات خبرة ... (مقياس ليكرت: 5 = كبيرة جداً 4 = كبيرة 3 = متوسطة 2 = منخفضة 1 = منخفضة جداً

م	الأسئلة	1	2	3	4	5
المحور الأول (المستوى التقني - التكنولوجي)						
1	يمثل المستوى التقني أحد عوامل اتخاذ القرار في المنظمة.					
2	المستوى التقني للمنظمة يحسن من قيمة المخرجات.					
3	تعكس التكنولوجيا المستخدمة في المنظمة اهتمام الإدارة بتحسين العمليات التشغيلية.					
4	تهتم الإدارة بعمليات تطوير وتحديث ومتابعة التكنولوجيا المستخدمة في المنظمة بشكل دوري.					
المحور الثاني (معدلات النمو)						
1	تقوم المنظمة باحتساب معدلات النمو في رأس المال المستثمر بشكل دوري.					
2	تتابع المنظمة نمو المؤشرات الاقتصادية القطاعية والمحلية والدولية.					
3	يمثل هدف التنمية الاقتصادية أحد الأهداف المهمة للمنظمة.					
4	هناك اهتمام بمعدلات النمو في القطاع الصناعي توجب على المنظمة إعداد خطة استثمارية استراتيجية.					
المحور الثالث (سلسلة التوريد)						
1	يمثل التوريد الخارجي أحد عناصر سلسلة القيمة في المنظمة والتي تحسن من قيمة مخرجاتها.					
2	يتضمن القطاع الصناعي في السلطنة سلسلة موردين ذوي كفاءة.					
3	لا تتضمن القوانين والأنظمة المتعلقة بالنشاط الصناعي عوائق ترتبط بالتوريد الخارجي.					
4	تتضمن بيئة الأعمال في السلطنة تسهيلات ملائمة تسهل عملية التوريد الخارجي.					
المحور الرابع (السياسات الإدارية المعتمدة)						
1	السياسات الإدارية المتبعة في المنظمة تشجع عمليات التطوير والتحديث.					
2	السياسات الإدارية المتبعة تحسن من مستويات الأداء في المنظمة.					
3	السياسات الإدارية المتبعة تشجع النظرة طويلة الأمد وتحسن مستوى المنافسة للمنظمة.					
4	السياسات الإدارية المتبعة تعمل على تحسين بيئة الاستثمار في المنظمة.					
المحور الخامس (توافر تدفقات نقدية كبيرة)						
1	تسعى المنظمة إلى توليد تدفقات نقدية كبيرة.					
2	تخصص المنظمة نسبة ملائمة من التدفقات النقدية الكبيرة لعمليات التطوير والتحديث.					
3	توفر التدفقات النقدية يمنح المنظمة مساحة أكبر لإنجاز عمليات التطوير والتحديث.					
4	تحرص المنظمة على استثمار النقدية وفقاً لخطة استراتيجية ولا تسمح بوجود نقدية عاطلة.					
المحور السادس (توافر سوق نشطة للتبادل)						
1	تتضمن بيئة الأعمال في السلطنة سوقاً نشطة لتبادل الاستثمارات.					
2	تتضمن القوانين والأنظمة في بيئة الأعمال بالسلطنة فترات تسمح بتبادل الاستثمارات بسهولة ويسر.					
3	تمتد عمليات تبادل الاستثمارات على نطاق محلي ودولي.					
4	تتضمن بيئة الأعمال في السلطنة سوقاً نشطة لتبادل الأصول المستعملة.					
المحور السابع (المزايا الضريبية)						
1	تمثل المزايا الضريبية عاملاً مهماً عند اتخاذ قرار الاستثمار.					
2	من خلال قوانين الضرائب المعتمدة في السلطنة فإن الدولة تشجع على تحديث وتجديد الاستثمار.					
3	تتضمن قوانين الضريبة في السلطنة وفوراً ضريبية تشجع على عمليات الاستثمار.					
4	قانون الضريبة في السلطنة يتواءم مع متطلبات الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي واحتياجات القطاعات الاقتصادية في السلطنة.					
المحور الثامن (الأصول الثابتة)						
1	تمتلك المنظمة أصولاً ثابتة تعكس احتياجاتها ومتطلباتها.					
2	تعد عملية التصرف في الأصول الثابتة من القرارات المهمة ذات التأثيرات المالية والتشغيلية الأساسية في المنظمة.					
3	تعكس ضخامة المبالغ المستثمرة في الأصول الثابتة أهميتها بالنسبة لإدارة المنظمة.					
4	تهتم الإدارة بالمحافظة على الأصول الثابتة وتطويرها وتحسينها وصيانتها بشكل دوري.					
5	تمتد المنفعة المتوقع الحصول عليها من الأصول الثابتة إلى فترة زمنية طويلة الأمد.					
6	تستخدم المنظمة أصولها الثابتة في عمليات التشغيل وتوليد المخرجات وليس بقصد البيع.					

Determinants of the Investment in the Fixed Assets: An Empirical Study from Manager's Viewpoint in a Sample of Industrial Companies in Dhofar, Sultanate of Oman

Mawih K. Al Ani

Accounting and Finance Department
Dhofar University- Sultanate of Oman

Fatima H. Al Yafai

Master of Management
Dhofar University- Sultanate of Oman

Abstract

This study aimed to determine the factors affecting the investment in the fixed assets in a sample of companies in the industrial sector. Also, the study examined the differences between subsectors (food and construction sectors) which are the factors investigated in this study as investments in the fixed assets. The study used a descriptive approach in collecting data by using a questionnaire were distributed on production, finance and general managers of industrial companies.

The findings of the study indicate that there is a statistically positive impact of level of Technology, Cash flows and Investment Policies of investment on the investment of fixed assets. Also, there is an inverse impact of growth rate on the investment of fixed assets. Finally, there is no any association between active market, tax advantages and external suppliers and the investment of fixed assets.

On the level of two subsectors, there are different results in the association between independent variables and the investment of fixed assets in the construction sector which lay mainly in growth rate, active market and tax advantages. However, the differences in the food sector involved the level of Technology and Cash flows in much larger extent.

The study provides some recommendations for increasing the level of investment in fixed assets in food and construction sectors where it is expected to improve the levels of success of industrial companies in general by this increase.